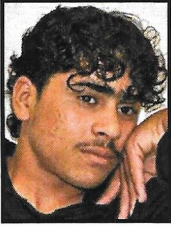
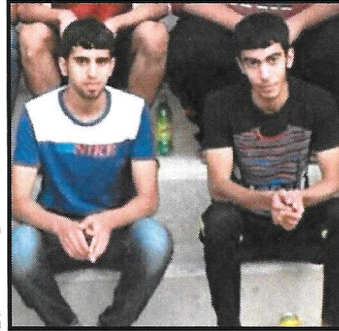


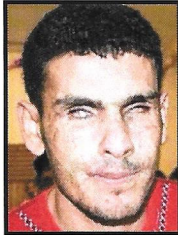


استشهد يوم الجمعة 18 ابريل الشاب عبد العزيز العبار نتيجة إصابته برصاص الشوزن من قبل قوات النظام اواخر شباط فبراير الماضي. كان الشهيد يشارك في ختام عزاء الزميل الاعلامي السيد علي الموسوي بمنطقة سار عندما قامت قوات الشغب بقمع المتظاهرين. ونقل الى مستشفى السلمانية في حالة خطرة، ولكنه استشهد لسوء العناية.

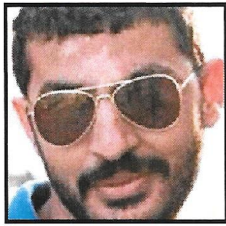
استشهد يوم السبت 19 ابريل الشابان علي عباس وأحمد المسجن من منطقة المقشع، نتيجة انفجار شديد في سيارتهما. واصيب السائق، عبد الله السموم، بجروح خطيرة في الانفجار نقل على اثرها الى المستشفى. وتشير اصابع الاتهام الى فرق الموت الخليفية بتدبير الانفجار ضمن مشروع تصفية العناصر الشاب الناشطة ضد الحكم الخلفي. وحدثت مواجهات شديدة اثناء تشييعهما



استشهد في الاول من ابريل المواطن الشاب حسين احمد شرف، 20 عاما، من منطقة العكر. وكان الشاب مطاردا ومتواريا عن الانظار حتى وقعت عين السلطات عليه. لجأ الى منزل بالمنطقة فقامت فرق الموت بتفجيره وحرقه، فاستشهد الشاب بعد ان رفض القتلة استدعاء فرق الاطفاء.



في 18 ابريل جددت المحكمة الخليفية سجن الكفيف علي سعد من منطقة الديه على ذمة التحقيق. واعتبر المحامون عنه بأن تمديد التوقيف غير قانوني بعد أن قضى سعد المدة القانونية للحبس الاحتياطي. وكان هذا المواطن قد فقد عينه في محاولة اغتيال نفذتها فرق الموت الخليفية في العام 2010، حيث تم تفجير السيارة التي كان فيها مع شخص آخر استشهد على الفور.



كما اصدر القضاء الخلفي حكما بالسجن 10 سنوات على الكفيف جعفر علي معتوق من منطقة القرية في قضية ملفقة، وبسبب معارضته الحكم الخلفي، ورغم انه فقد بصره. وكانت المحكمة قد قررت في يناير الماضي اخلاء سبيل المعتقل في أولى جلسات المحاكمة.



أمر طاغية البحرين بابعاد آية الله الشيخ حسين نجاتي الى لبنان بعد ان سحب جنسيته. وفي نيويورك طالب طالب المقرر الخاص المعني بحرية الدين أو المعتقد بالأمم المتحدة السيد هاينز بيليفيلدت في بيان أصدره 24 ابريل السلطات بـ "وقف استهداف الشيعة". كما طالب بوقف مضايقة واضطهاد الزعيم الديني البارز في المجتمع البحريني الشيعي الذي أجبر على مغادرة بلاده بعد تهديدات من ضباط أمن الدولة لإلقاء القبض عليه و ابنه،

الثورة التي لا تعرف التراجع ضد الظلم الذي لا يعرف العدل

لو كان الحكم الخلفي لما ارتكب الجرم الشنيع بابعاد شخصية دينية مرموقة كالشيخ حسين النجاتي. ولو كان مستقرا لما ارتكب جرائم الاغتيال السياسي وتصفية المعارضين في وضح النهار باساليب لم تعد خافية على من يعرف طبيعة انظمة الاستبداد. ولو كان يعتقد انه سينتصر في نهاية الجولة الحالية من الصراع مع الشعب لما تمادى في ظلم الشعب وانتهاك حقوقه واذلاله. فالنظام الذي يريد البقاء لا يستعدي المحكومين بالطريقة التي لا تترك له مجالاً للعودة. والمعطيات المتوفرة لتطور الحوادث خلال الشهر الماضي تؤكد حقيقة واحدة: ان الطرفين (الخليفين وشعب البحرين الاصلي) لن يتعايشا معا بعد اليوم، وان على احدهما ترك الساحة. وما الاجراءات التي تمارسها الطغمة الحاكمة الا تأكيد لحتمية المفاصلة التي لن تكون سهلة، ولكن لم يعد ثمة بديل لها. فالضحية لا يستطيع التعايش مع الجلاذ، والديكتاتور ليس بإمكانه الاعتراف بمباييء الشراكة والتعددية والمحاسبة. والاحتلال لا يمكن ان يقبل على قدم المساواة مع مواطني البلد الواقع للاحتلال. وهذه الحقائق تجسدت بشكل واضح في الوضع البحراني. ومع استمرار الحراك الشعبي الذي لم ينقطع فان ردود فعل الحكم الخلفي كانت منفعلة جدا وعذائية وتصوفية. وهنا يجدر استحضار عدد من التطورات التي توحى بمجملها استحالة التعايش بين الطرفين، وان العلاقة بينهما وصلت الى حد القطيعة الازلية، ومن هذه الامور ما يلي:

اولاً: تصاعدت حدة الاغتيالات الخليفية لشباب الثورة، وفق اختيارات دقيقة تستهدف النشطاء الفاعلين في الساحة. وخلال الشهر الماضي استشهد اربعة من هؤلاء: اولهم حسين شرف وعبد العزيز العبار وعلي عباس واحمد المسجن. واغتيال المعارضين سياسة خليفية ثابتة تتوازي مع اساليب القمع الاخرى كالاغتيال التعسفي والتعذيب والتمييز وغيرها. ومن اولى جرائم تصفية المعارضين ما اكدته الجبهة الشعبية في البحرين مرارا بان احد مناضليها، محمد بونفور، اغتيل في 1976 بقبيلة زرعت له، ثم اتهمته العصابة الخليفية بانه كان بعد مواد متفجرة. وتواصلت عمليات التصفية لاحقا، ومنها ما حدث للعلامة الشهيد السيد احمد الغريفي في 1986 عندما تم التلاعب بعجلات سيارته، ثم مطارته بعد ان ركبها، الامر الذي ادى الى تفكك العجلات وانقلاب السيارة. ويعتقد ان السيد كان على قيد الحياة لان الحادث لم تكن قوية، ولكن تم القضاء عليه فيما كان نجله الذي يرافقه في غيبوبة. وفي التسعينات اغتيل الشهيد علي طاهر بالقرب من صراف آلي، ثم تمت تصفية الشهيد سلمان التيتون وزوجته فضيلة المتعوي وطفله علي. وتمت تصفية العديد من المواطنين تحت التعذيب ضمن عملية استهداف المناوئين بالقتل، بالإضافة لمئات الذين استشهدوا بطرق اخرى. وفي العام الماضي استهدف الخليفون المصرفي المعروف، حسين نجادي، واغتيال بالرصاص في ماليزيا، وكان قد اعتقل في الثمانينات ستة اعوام لانه طلب من وزير الداخلية آنذاك قرضا استلمه من البنك الذي كان نجادي يديره. وتمت تصفية هاني عبد العزيز، ويوسف موالى وصلاح عباس وسواهم. واخيرا جاءت جريمة تصفية الشابين المذكورين. هذه الجرائم تكشف طبيعة النظام الذي يحكم البلاد، واستعانتة بخبرات اجنبية لممارسة تلك الجرائم بالشكل الذي لا يمكن اكتشافه بسهولة.

ثانياً: صعد الخليفون جريمة استهداف المعارضين بسحب جنسياتهم وابعادهم عن البلاد في وضح النهار. وجاء ابعاد سماحة آية الله الشيخ حسين

والد الشهيد احمد المسجن يروي قصة قتل ولده

المتشع (العالم)-24/04/2014- ما هي حقيقة مقتل احمد المسجن وعلي عباس في البحرين؟، هل قتلًا في حريق ام ان الحادث كان مفتعلا للتغطية على ظروف قتلها الحقيقية؟، هل قتلًا تحت التعذيب؟، لماذا يطالب والداهما بالتحقيق في ظروف مقتلهما والكشف عن ملابساته؟، ما معنى التضارب والتناقض الحاصل في رواية الشهود والحكومة واهالي الشهيدين حول ظروف مقتلهما؟.....



وقال والد الشهيد احمد محمد عبد الرسول المسجن لقتلة العالم الاخبارية: "تفاجأنا بخبر استشهاد احمد بتاريخ التاسع عشر من الشهر، وعلمنا بحريق سيارة، وبعضهم قال انفجار، وآخرون قالوا عن سماعهم لصوت انفجار، وأنا لم اسمع بذلك لانني كنت خارج القرية، ولما رأيت الدخان جئت مسرعاً، وقالوا ان هناك سيارة محترقة".

واضاف: "جئت ابحت عن السيارة بهدف الانقاذ، وانتشر خبر بأن احدهم أخرج من السيارة، ونقل، وانه كان هناك شخصان فيها، وبحثنا عنه فقالوا

انه علي عباس الذي هو صديق ابني احمد، وهما دائما يكونان معا، فأنا شككت في الامر بأن يكون ولدي احمد معهم وهو كان في البيت.

وردا على ما اعلنته وزارة الداخلية عن ان الشهيدين علي عباس واحمد المسجن هما مطلوبان امنيا، قال المسجن: "نحن ليس لدينا خبر بانهما مطلوبان، وعندما حدث الحادث سمعنا انهما كانا مطلوبين وملاحقين من قبل، ولم يكن لدينا خبر بذلك من قبل، وكنا قد سمعنا بأنه تم الهجوم على بيت علي عباس اكثر من مرة ولم يجر ذلك معنا".



واوضح ان السيارة المحترقة كانت تحتوي على جماجم واعضاء وعظام متفحمة وقد انتشر ذلك على مواقع التواصل الاجتماعي والاعلان/مشيرا الى انهم لما استلموا الجثث امس كانت تختلف اختلافا كبيرا مئة في المئة.

وتابع والد الشهيد احمد المسجن: ان الجثث كاملة وليستا متفحمتين بلحهم وعظهم وشحمهم، وقد تفاجأنا بهذا الشيء، ويوجد شهود عيان شاهدوا السيارة وهي تحترق وفيها الجماجم.

وأوضح ان الجثث فيها حروق

ومشوهة ولا يمكن التعرف على الشهيدين، ولذلك أخذنا انا ووالدته وكذلك مع الشهيد علي عباس، عينات للحمض النووي للتعرف على الجثث.

وشدد المسجن على انه يطالب بالتحقيق في هذا الأمر، وفي نشر الصور والاعلام الذي حصل، فيما الامر الواقع شيء آخر تماما.

نشطاء أتراك يتضامنون مع الشعب البحراني لمطالبته

بالديمقراطية وتحقيق المصير (7 ابريل 2014)

pic.twitter.com/E3vuCiOHcH



اعتداء جديد على "صعصعة بن صوحان" بسكب الأصباغ وتكسير الأبواب

قامت بلطجية النظام الخليفي باعتداء جديد على مسجد الصحابي الجليل صعصعة بن صوحان العبدى في قرية عسكر، وذلك عبر سكب الأصباغ داخل المسجد، والكتابة على الجدران، إلى جانب تكسير السياج الحامي للمسجد، وإحداث أضرار في الصخرة التاريخية الموجودة داخله. وأكد رئيس مجلس إدارة الأوقاف الجعفرية الشيخ محسن العصفور وجود اعتداء جديد على المسجد، مشيراً إلى أنهم اتفقوا مع محافظ الجنوبية ومدير أمن المنطقة الجنوبية، على توفير حراسة دائمة للمسجد.



وذكر أنهم شكّلوا لجنة مهندسين مشتركة من الأوقاف الجعفرية والمجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، لوضع خطة صيانة شاملة للمسجد.

من جهته، قال صاحب موقع سنوات الجريش الباحث جاسم آل عباس: "إن الصخور التاريخية الموجودة في المسجد نادرة، والاعتداءات المتكررة على المسجد وعدم الاهتمام به، قد يؤدي إلى اندثار هذا المعلم السياحي الديني الأقدم في البحرين

وزير داخلية الامارات يؤكد وجود عناصر إماراتية ضمن داخلية البحرين

في 7 ابريل 2014 قال وزير الداخلية الاماراتي سيف بن زايد آل نهيان، خلال زيارة للبحرين، على حسابه في موقع "تويتر"، "اليوم نقلت تحيات قيادة الإمارات وشعبها لأبناء الإمارات المتواجدين ضمن قوّة الواجب في الشقيقة البحرين... على حد تعبيره، وذلك بعيد انكار سلطات البحرين للأمر.

من جانبها نشرت شبكة أخبار الإمارات على حسابها في تويتر أيضاً، صورة لآل نهيان بمعية عناصر شرطة بملايس وزارة الداخلية البحرينية بدا كأنهم إماراتيين، وعلقت الشبكة على الصورة، الشيخ سيف بن زايد عند زيارته قوّة الواجب بالبحرين، وأضافت "إننا جميعاً جند الحقّ والعدل، ولا صوت يعلو لدينا على نداء الواجب"، حسب التغريدة.

ويأتي هذا التصريح في ظلّ إنكار السلطات في البحرين مشاركة عناصر خليجية في قمع الاحتجاجات الشعبية منذ 14 فبراير/ شباط 2011، خلاف قوّة درع الجزيرة السعودية، ولا سيما بعد مقتل الضابط الإماراتي طارق الشحي في انفجار بمنطقة الديه غرب المنامة في مارس/ آذار الماضي.

من جانبه أكد وزير الدولة للشؤون الخارجية الإماراتي أنور قرقاش، أن زيارة سيف بن زايد آل نهيان نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية، للقوات الإماراتية في البحرين تعبر عن "الالتزام الجماعي بأمن الخليج وتقديرا لمساهمة أبنائنا في مهمتهم الوطنية" على حد تعبيره. وهذا التوجه".



أحرار القرية: كمين غادر ادى لاعتقال 10 مواطنين

اعتقال 60 بحرانيا قبيل سباق الفورمولا

أكد مسؤول الرصد والمتابعة بمركز البحرين لحقوق الإنسان يوسف المحافظة، أن عدد من تم اعتقالهم الأسبوع الماضي وحتى يوم أمس 60 مواطناً بينهم 8 أطفال، وذلك تزامناً مع سباق الفورمولا الذي عقد في البحرين.

واتهمت المعارضة البحرينية، السلطات الأمنية بشن حملة اعتقالات في منطقة العكر جنوب العاصمة المنامة وغيرها من المناطق قبيل ساعات من انطلاق سباق "فورمولا 1" المقرر أن تستضيفه البحرين خلال الفترة من 4 إلى 6 أبريل الجاري. وقالت جمعية الوفاق إن "قوات النظام تستيحب منطقة العكر وتعتدي عليها بالمدهامات والاعتقالات، منذ فجر الخميس"، مشيرة إلى أنه جرى اعتقال مواطنين من دون أن تحدد عددهم أو أسباب اعتقالهم.

من جهته، قال رئيس الأمن العام بالبحرين طارق حسن الحسن، في بيان نشرته وزارة الداخلية على موقعها الإلكتروني، إن الداخلية اتخذت الإجراءات والخطط اللازمة كافة، لإنجاح استضافة البحرين الحدث الرياضي العالمي "جائزة البحرين الكبرى لسباقات الفورمولا 1".

وسبق أن تسببت الاحتجاجات الشعبية التي تشهدها البحرين في إلغاء سباقات "الفورمولا 1" عام 2011، فيما استضافتها البحرين عامي 2012 و2013 رغم خروج احتجاجات أيضاً للمطالبة بعدم استضافتها.

من هروبه، وبعد اعتقالهم تم اصطحابهم الى البلدة وبدأ في ساحة مسجد الامام الحسن حيث تم انزال المختطفان حسن صباح واحمد معتوق معهم، وبعدها تم سماع دوي انفجار قوي من الساحة.

وفي ظل تواجدهم في ساحة المسجد اقدم عدد من اهالي المعتقلين بالتوجه للمليشيات وحدثت مشادات كلامية على اثر اعتقال ابناءهم.

وتمت مدهامة منزل مهجور ومآتم الزهراء للنساء و مآتم ومسجد الجنبية الذي كما اظهرت الصور بقيام مليشيات ملثمة بالعود على سطحه وشوهد المعتقل حسن صباح مكبل اليدين معهم اثناء حملة التفيتش.

وهناك قلق شديد جداً على صحة الكفيف جعفر علي معتوق المحكوم بالسجن 10 سنوات حيث انه بحاجة الى رعاية خاصة في ظل المخاوف البالغة من سوء المعاملة بحقه من قبل اجهزة العدو الخليفي.

يُذكر انه تمت مدهامة منازل المعتقلين أكثر من مرة من قبل مليشيات النظام بغية اعتقالهم، وظلو مشردين طوال هذه الفترة.

بيان صادر من حركة احرار القرية بشأن الكمين الذي اسفر عن اعتقال 10 مواطنين

أقدمت مليشيات و مرتزقة العدو الخليفي بمدهامة احد المنازل بلدة سار عند الساعة 3 فجراً والذي كان مأوى للمطلوبين من بطش النظام الخليفي والذي اسفر عن اعتقال كل من :

- 1- رضا الغسرة
- 2- حسين البنا
- 3- الكفيف جعفر علي معتوق
- 4- حسن صباح
- 5- سعيد محمد سيد سعيد
- 6- سيد علوي سيد طالب
- 7- احمد معتوق ابراهيم
- 8- احمد سعيد
- 9- صالح عيسى (صاحب المنزل) تمت مصادرة سيارته الخاصة

10- محمد صالح عيسى والأبناء الأولية تشير بأنه تم تنفيذ هذا الكمين بعد الهروب الحقيقي للمهدد بالتصفية رضا الغسرة من السجن وليست خدعة كما يُداول والذي من المرجح انه تم وضع شفرة تجسس في جسده وهو لا يعلم من بعد اعتقاله المرة الأولى



رضا الغسرة
عندما اعتقل
في 24 مايو
2013

نشطاء اردنيون يحملون حكومتهم مسؤولية ارسال قوات للبحرين

فلتعلموا أن مشاركة قوات الدرك في "مهام أمنية" في البحرين هي مسؤولية السلطة في الأردن قبل أي شيء. فالسلطة التي أقرت مواطنيها بفسادها وتركيز النفوذ والمال في أيدي متفذيها هي الملامة الأولى على زج أبناء الأردن في البحرين ليشاركوا في قمع إخوانهم مقابل إعاشة أسرهم، والسلطة ذاتها هي التي مدت يدها للمساعدة في جلد مواطني البحرين دون استشارة أحد؛ فقرارات كهذه تتخذ على موائد الملوك ولا يُشرك فيها المواطن دافع الضرائب حتى يتحمل مسؤوليتها.

لسنا هنا بصدد كتابة رسالة اعتذار؛ فالمصائب واحد والألم واحد وخذنق النضال الذي يجمعنا واحد. وخذنق الإستبداد الذي يجمعهم واحد. الشعب الأردني لم ولن يتبنى المتاجرة بأبنائه وإرسالهم ليقربوا عن الجلادين، ومن يرسل المطالبين بالحرية إلى محكمة أمن الدولة في الأردن لن يتوانى عن مساعدة شبيهه في قمع المطالبين بالحرية في البحرين.

إن الهراوات التي تركت آثارها على ظهور أبنائكم في شوارع البحرين كانت قد تركت آثارها على ظهور أبنائنا في شوارع الأردن، والأيادي التي تكتم أخواكم هي ذاتها التي تكتم أخواهنا. أبنائكم أبنائنا، ودمائكم دماؤنا، وخلصنا واحد والمجد لن يكون في يوم إلا للشعب.



أطلق نشطاء أردنيون عريضة الكترونية حملوا فيها السلطات الأردنية كامل المسؤولية عن ارسال الأردن قوات الدرك للمشاركة في مهام أمنية بالبحرين، معتبرين أن قرار زج أبناء الأردن في البحرين ليشاركوا في قمع إخوانهم مقابل إعاشة أسرهم بأنه اتخذ على موائد الملوك ولا يُشرك فيها المواطن دافع الضرائب حتى يتحمل مسؤوليتها.

وخاطب النشطاء في نص العريضة، الشعب البحريني بالقول بأن الهراوات التي تركت آثارها على ظهور أبنائكم في شوارع البحرين كانت قد تركت آثارها على ظهور أبنائنا في شوارع الأردن، والأيادي التي تكتم أخواكم هي ذاتها التي تكتم أخواهنا. أبنائكم أبنائنا، ودمائكم دماؤنا، وخلصنا واحد والمجد لن يكون في يوم إلا للشعب. فيما يلي نص العريضة:

أيتها الشعب البحريني الشقيق،،، تحية عربية كلها محبة وأخوة وسلام إلى كافة أبناء الشعب البحريني على اختلاف طوائفهم ومذاهبهم والتي لا يزيد تنوعها البحرين إلا جمالاً وهيبة. و سلام

رئيس الدعوة الإسلامية بالأزهر: هدم المساجد في البحرين عمل إجرامى يؤدى لفساد البلاد والعباد

والعسكرية المدعومة من جيش الاحتلال السعودي، عشرات المساجد الشيعية، والمآتم، والمؤسسات الدينية الأخرى في العديد من المناطق، بالإضافة إلى توثيق سابقة تاريخية ضمن قائمة هذه الجرائم، وهي حرق القرآن الكريم؛ دون مراعاة لأبسط القيم الإسلامية .

وبحسب هذه التقارير فقد استمر مسلسل الاعتداءات على المؤسسات والشعائر الدينية على مدى ثلاثة أعوام، منذ بدء قمع ثورة 14 فبراير الشعبية في مارس/ آذار 2011 حتى يومنا هذا، وسط صمت للمجتمع الدولي، ومراكز صنّاع القرار في الدول الغربية والأوربية، بما في ذلك هيئة الأمم المتحدة؛ وقد أصدرت بحقها المنظمات الأهلية، والحقوقية، والدولية المعترف بها عشرات التقارير استكثرت انتهاك حرمة المقدسات الدينية، والاعتداء على حرية ممارسة العقيدة التي كفلتها الأعراف السماوية والدولية.

مؤخراً؛ وفي مساء يوم الأحد 23 مارس/ آذار 2014، دعت منطقة السنابس، غرب العاصمة المنامة، ثمناً يختلف عما تدفعه كضريبة للاحتجاجات اليومية في مختلف البلدات والمدن البحرينية منذ قيام ثورة 14 فبراير 2011، شأنها كشأن بقية المناطق البحرينية والتي تشهد اعتداءات ممنهجة من القوات النظامية، فعقابها هذه المرة لم يكن بسبب الاحتجاجات، بل لتلاوة القرآن الكريم في المسابقة الدينية السنوية "الذكر الحكيم" بمآتم السنابس، حيث أقدمت مدّعة أمنية على التوقف أمام بوابة المآتم، وتعمدت إطلاق عبوة الغازات السامة داخله، دون أن تبالى بصوت القرآن الكريم الذي كان يتردد في أجواء المنطقة وسماتها.

لطائفة الشيعة أو السنة، فهو مسجد! مشيراً إلى أنّ المسجد اشتق من مكان السجود لله، ولما كان السجود أفضل الأعمال فكيف تتعرض للاعتداء؟ أو الامتهان؟ أو الهدم؟ أو إهانة؟ بصرف النظر عن الطائفة، فهو بيت من بيوت الله! .

ووصف هدم المساجد والاعتداء على الشعائر الدينية، والاعتداء على مآتم منطقة السنابس بالغاثم، حيث كان يذكر فيه اسم الله ويقرأ فيه القرآن الكريم، قائلاً: "إن هذا العمل إجرامى يؤدى إلى فساد البلاد والعباد، ونشر العنف، وسفك الدماء."

ودعا جميع طوائف الشعب البحريني "السنة والشيعة" إلى الابتعاد عن أي اعتداء على المساجد، بصرف النظر عن توجهه المذهبي، أو الطائفي، حفاظاً على الدماء من الإراقة، والمحافظة على وحدة البلاد، وتفادياً لحدوث فتنة نتيجة هذه الأعمال غير المسؤولة، التي قد تؤدى إلى نشر العنف بين المواطنين، داعياً الحكومات إلى الحفاظ على وحدة الشعوب، وعدم إثارة الفتنة الطائفية، حتى يتفرغ الناس للعمل وتتقدم الشعوب العربية والإسلامية."

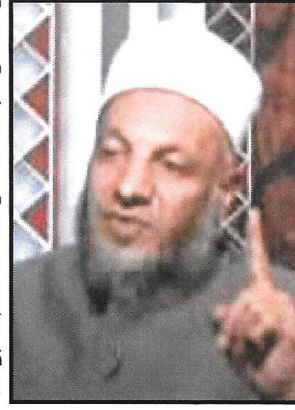
وقد صدرت حتى الان عشرات التقارير، والإدانات الدولية والمحلية ومن مختلف الجهات، حيال الجرائم التي ترتكب في البحرين، سيما الاعتداءات المستمرة على المؤسسات الدينية والشعائر الإسلامية، وخاصة تلك التي استهدفت الشيعة. وقد بدأت هذه الحملة الانتقامية منذ إعلان السلامة الوطنية منتصف مارس/ آذار 2011، أو ما عُرف بفرص قانون الطوارئ على البلاد، حيث استهدفت العناصر الأمنية

استنكاراً لإطلاق الغازات السامة على قراء القرآن الكريم في المسابقة الدينية السنوية "الذكر الحكيم" بمآتم السنابس في المنامة قال رئيس الدعوة الإسلامية بالأزهر الشريف الدكتور سعيد عامر في حديث ل'منامة بوست' أنّ "الإسلام يرفض أي اعتداء على جميع المقدسات سواء كانت إسلامية، أو غير إسلامية ودينية"، معتبراً أي اعتداء أو انتهاك على بيوت الله، سواء كانت: مساجد، مقدسات إسلامية، أو أماكن قراءة القرآن الكريم والذكر، بأنها 'عمل إجرامى وإفساد في الأرض'.

ولفت الدكتور عامر إلى أنّ "الإسلام حريص على حماية أي مقدسات، ولا يجوز أن تهان أي طائفة دينية، أو فكرية، أو مذهبية، أو تمتهن لمجرد اختلافها في التوجه."

وأشار إلى أنّ "الإسلام فيه مقدسات، وأمر بالحفاظ عليها، موضحاً أنّ هذه المقدسات، والتي أمر الله بأن نقّدها ونحافظ عليها، سيما المساجد، إذ أنّها بيوت الله في الأرض، وأحبّ البقاع إلى الله، ففيها نوره وهداه، والتي أمر الله أن يرفع فيها ذكره، ويذكر فيها اسمه، بالغدو والأصل."

وتساءل "كيف يهان المسلم، وهو في بيت من بيوت الله؟ أو يعتدى عليه وهو ذاكر لاسم الله؟ أو يتعرض لإهانة وهو في حلقات ذكر أو مكان يقرأ فيه القرآن الكريم؟ مستكراً كل "اعتداء على أي مسلم سواء كان سنياً أو شيعياً، وعلى أي مقدسات دينية". وأوضح أنّ "أي مسجد تقام فيه الشعائر الدينية، سواء كان تابعا



الوفاق: الاعتراف الباكستاني بإرسال عناصر للشرطة والجيش يعكس طبيعة الصراع السياسي بين متنفذين وشعب اعزل



المواطنة واحترام المواطن وعدم الاستعانة بالأجانب للاستقواء عليه ومواجهة مطالبه الحقبة بالقوة والبطش على يد قوات من خارج الوطن.

وأكدت الوفاق أن ما ورد على لسان رئيس الحزب الحاكم الباكستاني اعتراف خطير ويكشف عن مستوى التحايل في طلب قوات اجنبية، في ظل حرمان ومنع الأغلبية السياسية من شعب البحرين من العمل.

وقالت ان هذا الاستخفاف بالوطن يأتي بعد ايام من الاستهتار الرسمي بالاعتراف بوجود عناصر من الدرك الأردني ضمن الأجهزة الأمنية، وقبله إعلان إماراتي ضمنى بوجود عناصر عسكرية إماراتية تشارك في قوات الشرطة بلباس هذه القوات.

وأكدت ان مطلب الأمن للجميع هو ما تحتاجه الدولة الحقيقية وليس استيراد القوات الأجنبية لمواجهة الشعب معتبرة كل تلك الحشود الأمنية الأجنبية وجودها غير مشروع وهي تعكس حقيقة ما يجري في البحرين من صراع بين سلطة متنفذة تستخدم الأموال لاستيراد القوات الأجنبية في مواجهة شعبها.

قالت جمعية الوفاق الوطني الإسلامية في البحرين أن الاعتراف الباكستاني الرسمي بمشاركة عناصر باكستانية بشكل رسمي في الشرطة والجيش البحرينيان هو امر مرفوض وغير مشروع ويكشف عن خلل بنيوي جذري في بناء وعقيدة المؤسسة الأمنية والعسكرية في البحرين.

وقالت الوفاق البحرينية ان مشاركة اي قوات اجنبية في الأجهزة الأمنية والعسكرية البحرينية تعدّ سافراً على السيادة الوطنية، وهو عبث بمفومات الدولة وانعدام مفهوم المواطنة لدى من يقف خلف هذا التعدي السافر على هوية الوطن ومؤسساته.

وقالت الوفاق بأن هذا يكشف حقيقة مهمة عن الأزمة السياسية بين السلطة والشعب وهو ما يدفع السلطة لاستيراد قوات اجنبية لحفظ أمن السلطة نفسها ومواجهة الحراك الشعبي السلمي الحضاري لشعب البحرين في المطالبة بالتحول الديمقراطي وبناء الدولة التي يحكمها مفهوم

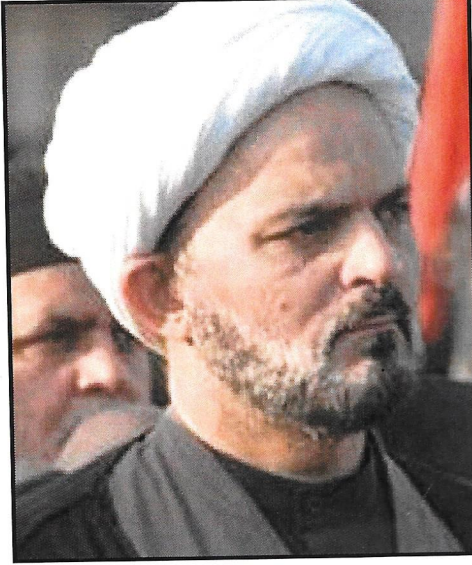
إبعاد الشيخ نجاتي: جريمة استكرها ذوو الضمان الحية

خلال التضامن التام مع النجاتي وجميع الرموز والشخصيات التي أسقطت جنسياتهم (قائمة الـ ٣١).

وظالبت الحركة أيضاً بتحمل المجتمع الدولي وهيئات الأمم المتحدة ومجلس حقوق الإنسان كافة مسؤولياتهم في القيام بواجبهم اتجاه ذلك. وجاء الإبعاد بعد أقل من اسبوع من اصدار منظمة العفو الدولية بياناً طالبت فيه بعدم ترحيل الشيخ او مضايقته. وجاء في البيان ما يلي:

صرحت منظمة العفو الدولية أنه يتعين على الحكومة البحرينية أن توقف ترهيبها لأحد رجال الدين الشيعة الذي جُرد من جنسيته البحرينية. فلفد ورد ما يفيد بإهمال الشيخ حسين النجاتي 48 ساعة كي يغادر الأراضي البحرينية اعتباراً من يوم الثلاثاء الماضي، ووصلته تحذيرات باحتمال التعرض لأسرته بالأذى في حال لم يمثل للمهلة الزمنية المحددة. ويُذكر أن الشيخ حسين هو أحد 31 ناشطاً معارضاً - وجميعهم من الشيعة - جُردوا من جنسياتهم البحرينية إثر قرار صادر بهذا الخصوص عن وزارة الداخلية في نوفمبر/ تشرين الثاني 2012 وذلك على خلفية تتعلق بالأمن القومي وفق ما ورد؛ هذا، وتنتهي المهلة صباح اليوم. وبعد أن تعذر عليه مغادرة البلاد، تلقى اتصالاً هاتفياً من أحد ضباط أمن الدولة يتوعده فيه بأنه سوف يدفع ثمن قراره بالبقاء داخل البلاد.. وفي حال تم ترحيل الشيخ النجاتي فسوف يصبح حينها من عديمي الجنسية.

وتعليقاً على الموضوع، قال نائب مدير برنامج الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بمنظمة العفو الدولية، سعيد بوميذوحة: "لا يمكن قبول هذه الحملة من التهديدات والمضايقات والترهيب التي تُشن ضد الشيخ حسين النجاتي، وعليه، فيجب وقفها فوراً لأن من شأن إجباره على مغادرة البلاد أن يجعل منه شخصاً عديم الجنسية".



السلطة ما وصفته بـ"جريمة الاضطهاد الطائفي" عبر النفي القسري لممثل المرجع الأعلى السيد السيستاني من البحرين آية الله الشيخ حسين النجاتي لخارج وطنه البحرين بتاريخ ٢٣ أبريل وذلك بعد تهديده وأسرته بالتصفية بعد تجريده من جنسيته. وقالت الحركة في بيان لها: "إن ذلك يأتي هذا العمل الخطير المعبر عن استهداف الشعب بأكمله وذلك باستهداف رموزه البارزين حيث يزرع قسم منهم خلف القضبان ويستهدف القسم الآخر بالتهديد والاضطهاد بل ويعاني غالبية الشعب من التمييز الطائفي والتجنيس السياسي المنهج لتغيير هوية البحرين". وأكدت الحركة أن "الاستهداف الطائفي" لن يتوقف "طالما شعرت السلطة بصمت وعجز المجتمع الدولي والمنظمات الدولية الحقوقية"، مطالبة جميع قوى المعارضة للتصدي لتلك "الجريمة" من

ارتكبت العائلة الخليفية جريمة جديدة بإبعادها سماحة آية الله الشيخ حسين نجاتي وذلك يوم الثلاثاء 22 ابريل الى لبنان. وكانت قد بدأت مضايقته قبل بضع سنوات، فسحبت منه الجنسية في 2010 واعادته له في 2011. و

ويعد نجاتي أول شخص ينفذ بحقه الإبعاد عن مملكة البحرين منذ اتخاذ السلطات البحرينية قرارها بسحب الجنسية من 31 شخصاً في نوفمبر (تشرين الثاني) 2012، بينهم عشرة مقيمين في الخارج. وقالت وزارة الداخلية إن قرار الإبعاد بهدف تصحيح الأوضاع وفق القوانين والإجراءات المعمول بها في ما عدته المعارضة البحرينية ترحيلاً قسرياً.

أدان تيار الوفاء الإسلامي إكراه السلطات البحرينية للشيخ حسين النجاتي بالمغادرة عن وطنه، معتبراً ذلك جريمة في حق الدين و الوطن، يجب أن "تجاهه بردة فعل على المستوى السياسي والميداني والإعلامي يتناسب وحجم هذا الإجراء والتعدي".

وقال التيار، في بيان له أن "مغادرة الشيخ النجاتي وطنه البحرين، جاءت بعد شهور من المضايقات والوعيد والتهديد، وهو لم يخرج من تلقاء رغبته، وإنما خرج قهراً واضطهاداً، في سابقة في كل دول العالم، إذ أن المواطن لا يرحل عن وطنه تحت أي ذريعة وسبب".

ولفت التيار إلى سياسة التجنيس التي تنهجها الدولة للمرتزقة والمغنين في الوقت الذي ترحل فيه علماء الدين، واصفاً ذلك "بعار جديد يضاف لتاريخ النظام الخلفي، و اعتداءاته المتواصلة على الإسلام ورموزه والانتهاكات التي طالت كل ما يمس المواطن". واختتم تيار الوفاء بيانه بأن "الشعب لن يقبل أن يكون قضية النجاتي ورقة بيد السلطة، وإن التعدي على مقام العلماء الأعلام ورموز الدين والوطن جريمة كبرى".

كما اعتبرت منظمة "سلام البحرين لحقوق الإنسان" قرار إبعاد الشيخ حسين نجاتي عن وطنه بعد سحب جنسيته انتهاكاً خطيراً وجريمة كبرى، مؤكدة على أن السلطة في البحرين تستخدم سلطاتها بشكل غير قانوني لقمع المعارضين والنشطاء والتضييق على الحريات العامة. ورأت في بيان أن الممارسات الموجهة ضد رجل الدين الشيعي الشيخ نجاتي تأتي في سياق الاستهداف الطائفي الذي بدأ في هدم المساجد وتبعه حل المجلس العلماني ولغة التحريض الطائفي والتضييق على الشيعة في التوظيف والتعليق وحق ممارسة شعائرهم الدينية.

ودعت سلام المجتمع الدولي في أن يتحمل مسؤولياته القانونية والأخلاقية بالضغط على السلطة في البحرين للتوقف عن ممارساتها الطائفي والمقمية والتراجع عن قراراتها في سحب الجنسيات وإبعاد النجاتي وضرورة إجتراح الحريات العامة. جانبها استنكرت حركة "حق" مواصلة

البحرين مقرّ التجسس على الاتصالات بالشرق الأوسط

بوجيه: «يُزج بعدد متزايد من الصحفيين ومواطني الشبكة، والمعارضين في السجون جِراء التنصت على ما يقومون به من اتصالات عبر الإنترنت». «وأكد على» ضرورة اعتماد إطار قانوني يوفر الحماية للحريات على الشبكة فيما يتعلق بمراقبة الاتصالات التي تتم من خلالها، وكذلك بالنسبة على صعيد المشكلة التي توجدتها الشركات المصدرة لمنتجات ووسائل مراقبة الاتصالات عموماً.»

يذكر أن ائتلاف مناهضة صنادير تكنولوجيا وسائل المراقبة غير المشروعة يضم «منظمة العفو الدولية، مؤسسة المجتمع الرقمي الألمانية، الفيدرالية الدولية لحقوق



الأشخاص وحسب، بل ومن أجل مساعدة الحكومات على الزج بمنتهديها في السجون وتعذيبهم أيضاً.» وفي السياق نفسه، قال خبير الأمن الرقمي في منظمة مراسلون بلا حدود، غريغوري

الإنسان، منظمة هيومان رايتس ووتش، معهد التكنولوجيا المفتوحة التابع لمؤسسة أميركا الجديدة، المنظمة الدولية لحماية الخصوصية، ومراسلون بلا حدود.»

إضاءات على الطريق في مرحلة مفعمة بالتناقضات

وينتخب حكومته. ولم تكن من أجل استهداف اي طرف آخر ولو كان داعما للخليفيين. وقد ارتكزت سياسة العصابة الخليفية على تشطير الشعب على اسس طائفية او مصلحة، وسعت لاحداث استقطاب حاد لم تعرفه البلاد من قبل. مع ذلك المطلوب ان يبقى الهدف واضحا في اذهان الثوار، وهو العمل السياسي الموجه ضد الحكم الخليفى وعدم الانجرار لمواجهة المواطنين، وان دعموا العصابة الخليفية، فذلك مكسب لها وسيلة لتعبئة اوسع ضد الثورة. ليس من سياسة الثورة وقادتها المرتهين في سجون العدو توجيه سهامهم لحلفاء الخليفيين من التجار او النشطاء السياسيين، وليس من اساليبها العنف او الارهاب، كما انها لا تنطلق على اساس تحقيق مصلحة الشعب ووحده، بشيعته وسنته. هذه السياسة ستبقى حتى انتصار الثورة يعون الله تعالى. والأمل ان يلتزم الثوار بهذه المبادئ حفاظا على وحدة الشعب

والمسألة الاخيرة هنا تتمثل بالعمل المتواصل لتحقيق وحدة شعبية تكاملية تعبيء الشعب جميعا لمواجهة حكم العصابة الخليفية وحرمانها من اي سند شعبي تحت اي مسمى. واذا كانت سياسات الحكم قد استطاعت تحييد قطاع شعبي كامل في الصراع من اجل الحرية والعدالة وتقرير المصير، فان الحنكة السياسية لدى المعارضة تدفعها للبحث عما يوحد صفوف الشعب وان اقتضى ذلك بعض التنازلات التي لا تضر بجوهر القضية ولا تلغي خيار اسقاط الحكم الخليفى. فالمعركة يجب ان تتركز باتجاه واحد: اضعاف قبضة العصابة الخليفية على الحكم في البحرين، وسحب الشرعية عنها، ومحاصرتها ككيان ارهابي يمارس اهله جرائم ضد الانسانية بما في ذلك التعذيب

والقتل خارج القانون والاعتداء على الحريات الدينية وبقية الجرائم التي اصبحت مرتبطة بالحكم الخليفى. لا شك ان هناك محاولات خليفية متواصلة لاستدراج شباب البحرين للعنف والارهاب، كما انها تمارس سياسة التصفية الجسدية لمعارضيهما النشطاء، ووعي الثورة يقتضي ادراك تلك الاساليب و التصدي لها وإبطال مفعولها بشكل دائم. فلتواصل المسيرة الثورية على بركة الله، ولتكن وافية لدماء شهدائها الذين ضحوا من اجل الحرية والعدالة، ولتتشبث بالخيار السلمي لانه اقصر الطرق لتحقيق النصر، وليكن وحدة الشعب و المعارضة وسيلة مقدسة لديها لمنع التآكل من الداخل ولكي تكون مواجهة باتجاه واحد: مع الخليفيين وليس اية فئة اخرى، والله الموفق والمعين

اللهم ارحم شهداءنا الابرار، و اجعل لهم قدم صدق عندك، وفق قيد أسرانا يا رب العالمين

حركة احرار البحرين الاسلامية

25 ابريل 2014

ليست من خيال بلطجية النظام بل من خبراء امنيين دوليين تمرسوا في عمليات تصفية المعارضين بدون ترك اثر يدينهم. انها حرب ليس على شعب البحرين فحسب، بل على الشعوب العربية والاسلامية التي يراد منها الخنوع للطغاة والمستبدين والتخلي عن مشروع التحرر واقامة نظام الحكم الحر الذي يمارس الشعب فيه دوره في الحكم والادارة. ولكن في عالم يفقر للقيم والحياد والاخلاق يقدم الحكم الخليفى بانة "جاد في الاصلاح والتطوير" كما نص تقرير وزارة الخارجية البريطانية الاخير، بينما من المتوقع ان توجه الشتائم والاتهامات للانتخابات العراقية التي تتسم بقدر كبير من الحرية برغم مقولات الغربيين. فهنا يسمح للطاغية بالبقاء في منصبه عقودا بدون ان ينتخبه احد، وتبرر جرائمه وانتهاكاته حقوق الانسان وسياسته لتغيير التركيبة السكانية للبحرين باساليب دينية من بينها تصفية المعارضين وسحب جنسياتهم وطردهم من البلاد.

جاءت انتفاضة الاعراض هذا الاسبوع لتؤكد تصميم الشعب على تحرير المرأة البحرانية من الأسر الخليفى، والضغط من اجل اطلاق سراح النساء البحرانيات المسبيات لدى العدو الخليفى. والأمل ان تتواصل الانتفاضة استكمالا لمسيرة الثورة المضفرة التي تواصلت اكثر من ثلاثة اعوام برغم تحالف قوى عديدة ضدها. والأمل ان لا ينجر المواطنون الى العنف لان العنف افة الثورات، والنظام هو الذي يمارس العنف ويسعى لتشجيعه لتبرير ما يمارسه من ارهاب. الثورة التي انطلقت في الرابع عشر من فبراير كانت موجهة ضد طرف واحد، هو الحكم الخليفى بهدف استبداله بنظام سياسي عصري يمارس الشعب فيه سيادته ويحدد به نظامه السياسي

حقيقة ثابتة يتغافل العدو الخليفى عنها، وهي ان هناك ازمة حادة في البلاد تتمثل بمفاصلة كاملة بينه وبين اهل البلاد الاصليين. وبدلا من التعاطي مع هذه الازمة بما يساهم في حلها، يتبنى الخليفيون سياسة دس الرأس في الرمل من جهة والقيام باجراءات تؤدي لتعميق الازمة بدلا من حلها. فما الذي سيحققه ابعاد عالم كبير كالشيخ حسين النجاشي؟ مع العلم ان سماحة الشيخ الجليل لم يكن قائدا ميدانيا سيؤدي غيابه لخلخلة التوازن في الساحات. بل المتوقع ان تكون جريمة الابعاد مسمارا آخر في نعش النظام الاستبدادي القمعي، ودعفا لبقية رموز الشعب للمزيد من اليقظة والعمل والتصدي. فقد اصبحت القضية موتا او حياة للطرفين. فاما ان يتلاشى شعب البحرين او يسقط الحكم الخليفى. الحقيقة الاخرى ان الحكم الخليفى انما هو قائم بسبب الدعم العسكري السعودي والامني من احدى الدول الغربية التي تدبر اجهزة الامن والاستخبارات وتوجه جهاز الشرطة. ومع سعي النشطاء لتحديد هذا الدعم، ومع استمرار تغير التوازنات الاقليمية فان من الممكن جدا ان يتوفر الظرف الذي يؤدي الى انتهاء الدعم الاجنبي وبالتالي السقوط الحتمي لنظام الحكم الخليفى الجائر. فبعد ان اوصل العدو الخليفى رسالته الاسبوع الماضي لسماحة الشيخ بضرورة مغادرته البلاد في غضون 48 ساعة، أكد سماحته انه لن يغادر وطنه طوعا. فما كان من الخليفيين الا ان هددوه بوحشية، وجعلوا بقاءه في البلاد مستحيلا، فبدأ مسيرة الهجرة مظلوما يشكو الى الله وحشية الطغمة الخليفية. وأتبعت وزارة الداخلية جريمتهما باصدار قوانين جديدة للتضييق على السكان الاصليين والامعان في محاربتهم دينيا بتشديد القيود على ممثلي مراجع الدين واخضاع ادوارهم للاشراف الخليفى، وهذا امر مستحيل. فهذه الطغمة تعتقد ان التشبث باتهام المواطنين بالارهاب يكفي مبررا لاضطهادهم. وحين يقوم ممثلو المراجع بتوزيع الحقوق الشرعية على مستحقها فان الخليفيين سيتسعملون ذلك لتوجيه الاتهامات الباطلة لهم.

يعيش شعب البحرين اكبر محنة في تاريخه، اذ اصبح مهددا في وجوده ودينه وحرية وحقوقه، واصبح شبابه وشيوخه مستهدفين بالقتل، فيموت الكبار بالغازات الكيماوية السامة، ويستشهد الشباب بجرائم التصفية التي يمارسها الخليفيون في وضح النهار. الثورة وفرت للشعب وعيا متميزا، فاصبح قادرا على معرفة حقيقة ما يحدث يوميا. فحين يحترق منزل ويستشهد بداخله احد الشباب المطلوبين فانه يستنتج فورا ان الشاب قد تعرض لجريمة اغتيال من قبل فرق الموت الخليفية، وان جثته نقلت الى المنزل ثم احرق. وحين يعلن الخليفيون مقتل شخصين في "انفجار" سيارة فانها محاولة لتبرير ارهاب الدولة وانها تواجه موجة ارهاب يمارسها شباب الوطن. انها خطط



صنعاء أرسلت قوات إلى البحرين بذريعة مواجهة "المد"

قال المحلل اليمني الدكتور محمد النعماني إن هناك قوات يمنية في البحرين موجودة في إطار ما يسمى بـ"مكافحة الإرهاب"، لها أجنحة عسكرية خاصة بذريعة مواجهة "المد الإيراني في المنامة قبل انتقال العدوى إلى اليمن" حسب زعمه.



وأوضح النعماني حسب موقع مرآة البحرين، في مقال نشرته "شبكة الطليعة" على الإنترنت، أن الرئيس اليمني عبد ربه منصور اعترف بوجود عسكريين وغرفة عمليات عسكرية يمنية - أميركية بحرينية مشتركة، لافتاً إلى أن "هناك تدريباً وتأهيلاً يجري لقوات يمنية في البحرين في إطار التعاون العسكري اليمني - الأميركي وزيارات وفود عسكرية إلى البحرين".

وتوقع أن تكون هذه التدريبات "مؤشراً لوجود عسكري يمني في البحرين في إطار مساعدات الأسرة الحاكمة في مواجهة المد الإيراني قبل الانتقال إلى اليمن، حسب زعمه ولاسكات وضرب وقمع المظاهرات اليومية المطالبة بإصلاحات سياسية في البحرين"، مذكراً بأن الحكومة البحرينية استقدمت في العام 2011

عدداً من شباب الثورة في اليمن للعمل في القوات الملكية الخاصة للملك والحراسات الشخصية وقوات الامن والاستخبارات، ومنحتهم الجنسية البحرينية وجرى الزج بهم بعد تدريبهم في باكستان في قمع المتظاهرين المطالبين بإصلاحات سياسية في البحرين. وأضاف "السلطة الحاكمة أرسلت الثوار والجنود إلى البحرين في إطار مكافحة الإرهاب والتعاون الأميركي وتنسيق الجهود اليمنية - البحرينية مرجحاً أن تقوم السلطة في اليمن بإدراج البلاد "تحت الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة نظراً إلى هاجسها من وصول المد الإيراني من المنامة إلى صنعاء وعدن".

وأضاف النعماني "هؤلاء الثوار استغل الإخوان المسلمون في اليمن ظروفهم المعيشية وأسهموا

في استقدامهم إلى البحرين بمنحهم شهادة حسن سير وسلوك، وأنهم من أهل السنة في اليمن وليسوا من الزيدية والإثني عشرية أو الصوفية في اليمن، وتحولوا إلى "مرتزقة" كما يطلق عليهم من قبل الأهالي والشعب في البحرين.

واستشهد النعماني بما ذكره الكاتبان حفيظ صواليي ووسفيان بوعيدان في مقالات نشرت في موقع "الخبر" على الإنترنت، وجاء فيها: "على الرغم من الوضع المتميز للخليج (الفارسي) كونه أهم منطقة وجود عسكري أميركي خارج دول حلف "الناتو" وأكبر احتياطي للمحروقات، إلا أنه ليس بمنأى عن التقلبات ورياح التغيير التي هبت على المنطقة العربية وعصفت ببعض أنظمتها. وتعتبر البحرين بوابة هذا التغيير الذي أضحت تخشاه إمارات ومملكات الخليج (الفارسي)، لما له من انعكاسات على توازنات المنطقة ومصالح الدول الكبرى".

وبحسب الكاتبين، فإن الثورة الصامتة في البحرين تشكل هاجساً لدول الخليج (الفارسي)، كما تعتبر مصدر قلق وإحراج لإدارة أوباما لما تمثله المنامة من أهمية جيوسياسية ولكونها نقطة ارتكاز في الإستراتيجية الأمنية لمنطقة الخليج (الفارسي)، كونها تقع بين قوتين متصارعتين، إيران والسعودية، وتحتضن مقر الأسطول الخامس الأميركي.

وتابع النعماني "على الرغم من أن الأحداث في البحرين بدأت في فبراير على غرار ليبيا، إلا أن التعامل معها كان مختلفاً تماماً، بل عرفت من الناحية الإعلامية خاصة العربي منه تجاهلاً "مقصوداً" وتعتيماً مدروساً، لأن الاعتبارات السياسية والإستراتيجية كانت أكبر، نظراً إلى شبكة التحالفات وعلاقات المصاهرة القائمة بين الأسر المالكة في الخليج (الفارسي) والتي تدعم قناعتها بأن مصالحها ومصيرها مشترك".



الشعب يستعيد السيادة على المساجد المهذومة تدريجياً

والطقوس الدينية، ونسف معالمها العبادية والتاريخية"، حسب تعبير موقع الائتلاف. وعلى الصعيد نفسه، خرجت مسيرات واحتجاجات واسعة يوم الخميس 17 إبريل في فعاليات "مساجدنا قلاع الانتصار" التي دعا لها ائتلاف 14 فبراير. وخرجت بمسيرات نسوية في مناطق عديدة من بينها توبلي والمصلى وكرانة والهملة.

احتشد عدد كبير من المصلين الأربعاء 16 إبريل، في مسجد الإمام الحسن العسكري "المهدم" في فترة احكام الطوارئ 2011، لأداء صلاة العشاءين، وذلك استجابة للدعوة التي أطلقها ائتلاف 14 فبراير، انتصاراً لبيوت الله المهذمة، وللحفاظ على مواقعها، واستنكاراً لما ترتكبه السلطات بمساندة قوات الاحتلال السعودي.

ونقل موقع "المنامة بوست" عن الائتلاف الذي أصدر بياناً أكد فيه إن "هدم المساجد والتميز الطائفي يندرج ضمن الحملة المسعورة التي يشنها هذا النظام لترويح الفكر التكفيري الوهابي، ومحاربة كافة الشعائر



معهد دولي: البحرين الثانية بالمنطقة في زيادة الإنفاق العسكري

قال تقرير عسكري صادر عن معهد ستوكهولم الدولي لبحوث السلام SIPRI أن البحرين حلت في المرتبة الثانية بعد العراق من حيث نسبة الزيادة في الإنفاق العسكري في الشرق الأوسط، وذلك بمعدل 26%، ليصل إجمالي الإنفاق العسكري في العام 2013 إلى مليار و236 مليون دولار (467 مليون و208 آلاف دينار).

وأوضح التقرير أن الزيادة في البحرين بلغت 110% بالمقارنة مع العام 2004، في حين لم يتخط مجموع نمو الناتج المحلي الإجمالي منذ العام 2004 نسبة 60%، لتصنف البحرين أيضاً ضمن أكثر 23 بلداً على مستوى العالم من حيث الزيادة في الإنفاق العسكري. وقال التقرير إنه من المرجح أن الزيادة في الإنفاق على الدفاع في البحرين مرتبطة بالمشتريات الأخيرة من الأسلحة التي تستخدم في قمع الأحداث الداخلية فضلاً عن علاقاتها المتدهورة مع إيران المجاورة.

في السياق ذاته قال التقرير إن إجمالي الإنفاق العسكري في الشرق الأوسط وصل إلى 150 مليار دولار في العام

الثورة التي لا تعرف التراجع — البقية من ص1

الى الشيخ حسين نجاتي في منفاه

قل : لقد خلفت دنياكم ورائي هامة الأقوى مقام الضعفاء فأنا الحافظ إرث الأنبياء ما الذي ترجوه أرزاء ابتلائي ولبعد الليل إشراق الضياء مفرغا فيه اصطفاء الأولياء رغم ما حاكته سوءات الخفاء ينشر الرعب اجترعات العداء أنتم النأؤون ما غادرت نائي شاهدي يحكي لأبنائي بقائي من أطل السعي يبلى بالشقاء إن في الجهل فناء الأغبياء من هوان الدهر مس العلماء معك الروح وصبري ودعائي

سر رعاك الله سير العظام يسجد الإذعان لي ذلاً وتأبى ليس للباطل في نفسي سبيل السموات استطلت خطواتي خابت الغايات ضلت منتهاها وجميل الصبر إذ هذبت قلبي يبعد التهجير أن يلوي جنائي ما النجائي بمن ينصاع لَمَا ما النجائي بذوي روح فيخشى فرمال الوطن المكلوم أجلى فأطيلوا أملا واسعوا حثيثا وردوا الجهل عطاشى واستزيدوا سقطت كبرى ركبتهم واجتررتم في أمان الله يا مسقط رأسي

نجاى الى لبنان مؤخرا ليكشف مدى ما يمكن ان تفعله هذه العصابة المجرمة. وابعاد المعارضين ليست سياسة جديدة بل مارسوها منذ عقود. فقد سحبت جنسية المناضل عبد الرحمن الباكر في الخمسينات، وسحبت جوازات سفر العشرات من الطلاب الناشطين في السبعينات، ومع مئات من المواطنين من العودة الى بلادهم في الثمانينات. وفي 1995 ابعدهم الخليفون اربعة من علماء الدين: الشيخ علي سلمان والشيخ حمزة الديري والسيد حيدر الستري والشيخ عادل الشعلة. وفي التسعينات ايضا سحب الخليفون جنسية الدكتور منصور الجمري الذي كان ناشطا ضد طغيانهم في لندن. وفي نوفمبر 2012 اصدر طغاة البحرين قرارا بسحب جنسية 31 مواطنا من بينهم سماحة آية الله الشيخ حسين نجاتي. انها سياسة جديدة - قديمة طالما استخدمها الديكتاتورون ضد مناوئهم، ولكنها لم تنفع ايا منهم في النجاة من غضب شعوبهم. انهم لم يحققوا شيئا من ابعاد الشيخ النجاتي، فقد اثبتوا للعالم انهم يقيمون حكمهم على الانتقام من معارضيه، ويستعملون السلطة سلاحا ضد من يخالفهم في الرأي والموقف. واذا اضيف الى ذلك سياسة التجنيس السياسي التي تبناها الطاغية منذ وصوله الحكم قبل خمسة عشر عاما، اتضح بعض معالم مشروع الابادة الذي يتبناه الخليفون، وكذلك اصبح واضحا لماذا يتحرك الشعب لتغيير الحكم واستعادة السيادة واقامة حكم القانون بديلا للحكم القبلي الديكتاتوري.

ثالثا: ظهر بشكل جلي استحالة اصلاح الحكم الخليفي من خلال رفضه التعاطي الايجابي مع النظام الدولي على صعيد حقوق الانسان. فبعد ابعاد الشيخ النجاتي، صرح المقرر الخاص للحرية الدينية التابع للامم المتحدة قائلا ان ذلك الاجراء مخالف للقانون الدولي وانه ينطوي على اضطهاد الشيعة باستهداف واحد من كبار علمائهم. وطالب المقرر الخاص بالغاء قرار ابعاد الشيخ النجاتي واعادة جنسيته المسحوبة والسماح له بالعودة متى ما اراد. ومن المستحيل استجابة الطاغية لهذا الطلب خصوصا مع الدعم الذي يحصله من داعميه الغربيين. وهناك المقرر الخاص حول التعذيب، خوان منديس، الذي ما يزال طلبه بزيارة البحرين مرفوضا من قبل العصابة الحاكمة، ورغم تكررها. وقد استعمل المال النفطي على نطاق واسع لاسكات الاصوات الدولية المطالبة بارغام الخليفيين على السماح بزيارة المقرر الخاصين، او فرض عقوبات عليهم. السيد خوان منديس لم يخف امتعاضه من رفض زيارته للبحرين، الامر الذي يستدل منه خشية الديكتاتور وحاشيته من تجريهم دوليا بارتكاب جرائم ضد الانسانية. وهناك فريق

الاعتقال التعسفي الذي لم يخف شجبه لسياسة الاعتقال التعسفي الذي طال آلاف البحرينيين، وما يزال سيفا مسلطا على رقاب الابرياء. ويمكن القول ان اغلب المقررين الخاصين ممتعضون من السياسات الخليفية، ولكنهم يعلمون كذلك ان هذا الامتعاض يقابله عمل سعودي - خليفي حثيث يستخدم فيه المال النفطي على نطاق واسع لشراء مواقف الجهات الدولية ومنعها من اصدار تقارير تدين انظمة القمع هذه. وهناك انتظار ثقيل للتقري الذي يفترض ان يصدره وفد مفوضية حقوق الانسان الذي قام بزيارة طويلة للبحرين في الاسابيع الاخيرة والتقى بعض السجناء وضحايا التعذيب، ليكتب تقريرا للمفوضية ولمجلس حقوق الانسان حول الاوضاع في هذا البلد الخليجي المعذب. وهناك خشية من تأثير المال السعودي والخليفي والنفوذ الغربي على توجه التقرير المنتظر، ويفترض ان يكون اوضح واقرى من التقرير الذي اصدرته اللجنة المستقلة التي شكلت قبل ثلاثة اعوام وقدمت تقريرا دان الخليفيين وأكد ممارستهم التعذيب الممنهج. وكان ذلك برغم ان تشكيل اللجنة وتمويلها كان من قبل الطاغية وعصابته. فاذا خرج تقرير وفد المفوضية اقل انتقادا وإدانة للجرائم الخليفية المتواصلة فيكون ذلك وصمة عار في جبين التعذيب الخليفي ومن المنظمات الحقوقية الدولية التي وثقت مئات الحالات من التعذيب وسوء المعاملة.

رابعا: الموقف الثوري ازداد عمقا واصرارا على التغيير. فالقمع الخليفي الذي يتصاعد يوما بعد آخر اصبح ذا ابعاد خطيرة لم تعد تخفى على أحد، فاصبح الشعب الثائر امام خيارين: فاما مسaire العصابة الخليفية وما يعنيه ذلك من تثبيت قبضتها على البلاد والعباد، او تصعيد النضال والصبر والمرابطة امام غرور الطاغية وتجبره وارهابه. وشهدت البلاد الشهر الماضي تصعيدا في الحراك الثوري تمثل بالاحتجاجات المتواصلة والدفاع عن النفس عند التعرض للعدوان.

وجاءت الدعوة لـ "انتفاضة الاعراض" لتؤكد المسار الثوري ويقظة الشعب ووعيه واستعداده للتضحية على طريق المقاومة المدنية رغبة في الحرية والكرامة. كانت الدعوة صرخة من قلوب امهات الضحايا، وذوي النساء البحرانيات الاسيرات بأيدي العدو الخليفي المعتدي والسعودي المحتل. وكان الخروج الجماعي في الشوارع والتصدي لقوات الشغب الاجنبية في اغلب مناطق البلاد تعبيرا عن الوهج الثوري الذي ما يزال متقددا في نفوس ابناء البحرين. انه الوعي الذي ينتجه الحق والوعي وصحة الضمير والانتماء للانسان وكرامته، والتمرد على الطواغيت وما يمثلونه من تخلف وسقوط وانحطاط.

